

وإذ تضع في اعتبارها أن تشجيع منظمي المشاريع الوطنيين ، والنهوض بهم يحتاج إلى عملية دينامية لتكوين رأس المال في البلدان النامية ، وهي عملية تتعلق أيضاً بالموارد المالية والتقنية وبزيادة الفرص المتاحة لهذه البلدان للوصول إلى الأسواق ،

وإذ تسلّم بأن البشر هم القوة الدافعة والملهمة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ،

١ - تدعو الأمين العام والأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، مثل اللجان الإقليمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومركز التجارة الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والبنك الدولي ، وكذلك مصارف التنمية الإقليمية ، إلى القيام في نطاق ولاياتهم وبرامجهم وأولوياتهم الحالية بما يلي :

(أ) مواصلة تقديم الدعم ، من خلال سبل عدة منها مشاريع التعاون التقني ، للجهود التي تبذلها الدول في تشجيع منظمي المشاريع الوطنيين في القطاع الخاص أو العام أو في غيرها وفقاً للقوانين والأولويات والأنظمة الوطنية ؛

(ب) تيسير التبادل العملي للمعلومات والخبرات بين جميع البلدان فيما يتعلق بدور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية ؛

٢ - ترجو من الأمين العام دراسة التدابير التي ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز إسهام منظمي المشاريع الوطنيين في القطاع الخاص والعام على السواء في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، استناداً إلى العمل الذي يجري القيام به بالفعل في منظومة الأمم المتحدة ، ومع مراعاة نقادي الازدواجية في الجهود والتكاليف ، وأن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

الجلسة العامة ١٠٠

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٨٣/٤١ - جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والمتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،

التحرير الفلسطينية وبموافقة حكومة البلد العربي المضيف الذي يتعلق به الأمر ؛

١٠ - ترجو من الأمين العام أن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين يتناول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٠

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٨٢/٤١ - دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد حق كل بلد في تقرير أهدافه ، وفي السعي لتنفيذ خططه الإنمائية ، وفي تدعيم القطاعين العام والخاص لاقتصاده ، وفي تعزيز تنمية موارده البشرية ، وفقاً لما يختاره من نظام وأولويات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تسلّم بمسؤولية المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، في أن يعمل ويشجع على إيجاد بيئة اقتصادية دولية عادلة تدعم تنمية البلدان النامية ، في ضوء أهداف وغايات الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث^(٣٤) ،

وإذ تسلّم أيضاً بمسؤولية ودور كل حكومة في تعزيز التنمية وفي تهيئة بيئة مواتية لتحقيقها ،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٣٧/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ المتعلق بدور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، وكذلك قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ المتعلق بالإدارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية و٧٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ المتعلق بتنمية الموارد البشرية ،

وإذ تلاحظ أن منظمي المشاريع الوطنيين يمكنهم القيام بدور إيجابي وحاسم في تعبئة الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ،

وإذ تدرك أن كثيراً من البلدان تسعى حثيثاً إلى تشجيع وتعزيز وتحسين فعالية منظمي المشاريع الوطنيين في توسيع وتحديث القدرات الإنتاجية ، لاسيما عن طريق زيادة الإنتاجية والقدرات التكنولوجية ، وفي الإسهام بشكل عام في عملية التنمية ،

٦ - تدعو الحكومات ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى زيادة التشديد على تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية :

٧ - تحث جميع الحكومات والمجتمع الدولي ككل على تزويد الصندوق بالموارد المالية الكافية لتمكينه من الاضطلاع بمهامه .

الجلسة العامة ١٠٠

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٨٤/٤١ - تقرير الأمين العام تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٠

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٣/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بصيغته المعدلة ، الذي رجحت فيه من الأمين العام أن يعد تقريراً تحليلياً شاملاً عن مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي ، وذلك لتقديمه ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ،

وإدراكاً منها في هذا الصدد ، إلى أن اتباع نهج متكامل ومنسق إزاء التنمية الاقتصادية والتعاون يرمي إلى تهيئة ظروف الاستقرار والرفاه ، كان من الإنجازات الأولية للأمم المتحدة منذ إنشائها ونُص عليه في المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة ،

ترجو من الأمين العام عند إعداد تقريره عن مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي ، أخذاً في الاعتبار توافق الآراء الموجود فعلاً بشأن التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ، أن يقوم ، من بين جملة أمور بما يلي :

(أ) تحليل النهج المتبعة في مجالي التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي الدولي والإسهامات في هذين المجالين ، وتحديد العناصر المشتركة في تلك النهج مع التركيز على النهج التي يمكن أن تسهم بقدر أكبر في تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية ولاسيما في البلدان النامية ؛

(ب) أن يأخذ في الاعتبار الآراء المعرب عنها خلال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، فيما يتعلق بالطرق والوسائل الممكنة لتعزيز الحوار بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي لصالح الجميع ؛

وإذ تؤكد القرار ٦ (د - ٨) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(٣٥) ، والمقرر ٣٨/٨٦ المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٣٦) .

وإذ تحيط علماً بالمذكرة المقدمة من الأمين العام بشأن إنهاء عمل جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتحويل موارده ومسؤولياته^(٣٧) .

١ - تقرر إنهاء عمل جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وتحويل مسؤولياته وموارده إلى مرفق محدد يسمى « صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية » ، يجري إنشاؤه بصفته صندوقاً استثنائياً داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛

٢ - ترجو من اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تقدم توجيهات السياسة العامة والأولويات المتعلقة بأنشطة الصندوق في إطار برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(٣٨) ؛

٣ - ترجو من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يأخذ في اعتباره ، عند تحديد المشاريع التي ستمول من الصندوق ، توجيهات السياسة العامة والأولويات التي أوصت بها اللجنة ، وأن يقدم تقريراً إلى اللجنة عن تطبيقها ؛

٤ - ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقيم علاقات عمل وثيقة بين الصندوق ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن المسائل البرنامجية والموضوعية ، وترجو من الأمين العام أن يبلغ اللجنة في دورتها التاسعة بالترتيبات المتخذة ؛

٥ - ترجو من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبلغ اللجنة في دورتها التاسعة بالترتيبات المتخذة بشأن الصندوق ؛

(٣٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٣٧ (A/41/37) ، الفرع الثاني - ألف .

(٣٦) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٦ ، الملحق رقم ٩ (E/1986/29) ، المرفق الأول .

(٣٧) A/C.2/41/3 .

(٣٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠ - ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع A.79.1.21 ، والنصوبات) ، الفصل السابع .